

العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 " (الواقع والطموح)"

م.م. محمد سلمان جاسم / كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهريين

تاريخ التقديم: 2017/4/9

تاريخ القبول: 2017/6/14

المستخلص

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأسس المهمة في البيان الاقتصادي لمختلف البلدان باعتباره حجر الأساس لتطور الاقتصاد الوطني، ولذلك اولت الكثير من دول العالم أهمية كبيرة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه واحد من أبرز ركائز النمو الاقتصادي في الدول النامية لما يؤديه من دعم للاقتصاد المحلي وزيادة في الطاقة الإنتاجية للبلد فضلا عن انه مصدر للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية.

وتأسيسا لما تقدم ولأهمية اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نجد ان العراق اليوم بأمس الحاجة الى بناء البنية التحتية وإعادة اعمار ما دمرته الحروب في مختلف المؤسسات الإنتاجية والتصديرية ، فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية التي تعرض لها البلد والمتمثلة بالهدر المالي الكبير الناتج عن قضايا الفساد التي يمارسها الكثير من أصحاب القرار والتي أدت ولا زالت تؤدي الى حرمان العراق من تخصيص هذه الأموال في مشاريع تنموية تساهم في رفع نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية وكذلك التأثيرات السياسية التي تمارسها دول الجوار والتي تؤثر في القرارات والشأن الداخلي للبلد والتي غالبا ما تنعكس سلبا على كافة المستويات المحلية، وطالما ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يقوم بدور كبير على صعيد التأثير برفع معدلات النمو الاقتصادي فان العراق يسعى الى استقطابه وتشجيعه على مزاوله النشاط فيه، ويدرك العراق ان حجم الاستثمار الوافد اليه يعتمد على ما يوفره من بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال وضع حوافز وحماية قانونية .

وقد توصلنا من خلال البحث الى استنتاجين مهمين يتعلق الأول بان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 تزايدت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانفتاح العراق على العالم الخارجي، وإصدار قانون الاستثمار لسنة 2006، الا ان هذه التدفقات ما زالت متواضعة وضعيفة وغالبيتها في القطاع النفطي، فيما يتعلق الاستنتاج الثاني بان عدم الاستقرار الأمني والسياسي وحالات الفساد الإداري والمالي كانت من الأسباب التي حالت دون توفير مناخ استثماري ملائم قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

المصطلحات الرئيسية للبحث / الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو الاقتصادي .



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 101 المجلد 23

الصفحات 412-431



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

المقدمة

لقد اعتمدت الدول النامية منذ فترة ليست بالقليلة، وحتى الوقت الحاضر بشكل كبير على امكانيات الدول المتقدمة من اجل النهوض بمستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لها، حيث اخذ هذا الاعتماد العديد من الاشكال والصور المختلفة، ومتأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية، وبالنظر للحاجة الملحة للدول النامية لزيادة مستويات التنمية الاقتصادية لديها ازداد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي والذي يتمثل في منح واعانات وقروض خارجية متنوعة واستثمارات اجنبية مختلفة.

ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل، فهو يلعب دوراً كبيراً وحيوياً باعتباره أحد العوامل المساعدة لزيادة النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، اضافة الى ادخال التقنية المتقدمة والمعرفة، ومساعدة هذه الدول بأساليب أكثر فاعلية.

مشكلة البحث

افرزت الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد 2003 صعوبات اصبحت تمثل معوقات لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ومن ثم ضعف القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي في قطاعاته الاقتصادية.

أهمية البحث

بالنظر لما يتمتع به الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للدول بشكل عام والنامية بشكل خاص، لذا اصبح من الضروري للاقتصاد العراقي ان يتكيف مع متطلبات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل تطوير قطاعاته الاقتصادية خاصة بعد عام 2003.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من تساؤل يتضمن هل توجد هنالك علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

هدف البحث

توضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكيفية تقديم المقترحات اللازمة لتفعيل العلاقة.

الحدود الزمانية والمكانية

ينطلق البحث من تحليل القطاعات الاقتصادية في العراق للفترة الزمنية بعد عام 2003.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمحور الثاني تناول واقع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003، والمحور الأخير تناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، بوصفه موضوع ذو أهمية للبلدان المتقدمة والنامية وضرورة من ضرورات التنمية والنمو الاقتصادي، وفيما يلي استعراض لبعض تلك الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا.



- 1 - دراسة (Mohammed & alamin, 2012): هدف هذه الدراسة تحليل طبيعة وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1982-2007، وأيضاً معرفة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار للحفاظ على النمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان هناك دليلاً واضحاً على العلاقة السببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بمعنى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له تأثير إيجابي وكبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، لانه يعزز الصادرات وميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وتحسين نوعية العمل والإنتاج.
 - 2 - دراسة (هبة حسن سعيد، 2014): تهدف الدراسة الى التعرف على محددات النمو الاقتصادي، وتقييم واقع النمو الاقتصادي، وكذلك التعرف على الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق اهداف النمو الاقتصادي ورفع معدلاته. وتوصلت الدراسة الى ان نسبة الإنفاق الرأسمالي العام للناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً ومعنوياً بشكل كبير مع النمو الاقتصادي، ولكن الإنفاق الجاري العام له اثر عكسي وغير معنوي في التأثير على النمو الاقتصادي.
 - 3 - دراسة (حيدر عليوي شامي، 2015): تهدف الدراسة الى متابعة التغيرات الاقتصادية والإصلاحات التي تقوم بها الدولة والتي لها دور في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك تحديد اهم نقاط الضعف والقوة والتي لها دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يواجه الكثير من المعوقات وعلى رأسها الوضع الأمني والتمييز وكذلك سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية الأساسية، فضلاً عن زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير وخاصة الإنفاق التشغيلي الذي يكون ذات نسبة عالية من الموازنة وقلة المخصص بجانب الإنفاق الاستثماري.
- وقد جاء بحثنا ليركز الضوء على اثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003.

المحور الاول / الإطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

تعددت التعاريف حول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، سواء كانت من قبل اشخاص او منظمات دولية، حيث عرف على انه تحويلات مالية قادمة من الخارج في صور طبيعية او نقدية او كليهما، بهدف اقامة مشروع انتاجي في الاجل الطويل، لغرض التأثير بصفة مسنمة في اتخاذ القرار الاستثماري بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح عن طريق الرقابة عند انتاج الوحدات وتسويقها (i).

ومن جهة اخرى تعرف منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار، بحيث في ظله يقوم شخص مقيم بالمساهمة في أو امتلاك كيان أو مشروع في دولة اخرى، مما يعكس هذا النوع من الاستثمار منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الاجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصته التي لا تقل عن 10% من أسهم الكيان او المشروع (ii).

كما عرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يمتلك فيه الاجانب (اي غير المقيمين) 10% او أكثر من الأسهم او قوة التصويت في مشروع او كيان معين (iii).

ونلاحظ مما تقدم، ان التعاريف تتفق في التركيز على عنصرين هما الملكية والادارة في تناول الاستثمار الاجنبي، فضلاً عن اقتران هذا النوع من الاستثمارات بحزمة من التطوير التكنولوجي والخبرات الادارية والفنية.

ثانياً: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتباين صور واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويقدر مدى هذا التنوع والتباين في الأهمية والخصائص المميزة باختلاف اختبار وتفضيل كل من الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر من جهة، والشركات المتعددة الجنسية أو المستثمر الاجنبي من جهة اخرى، فيما يتعلق بتبني صور واشكال هذا النوع من الاستثمار، ويمكن ارجاع هذا التنوع والتباين في الاختبارات والتفضيلات الى عدة عوامل: (iv)



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

1. اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والانظمة السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والاهداف التي يسعى لتحقيقها من جراء الاستثمار الاجنبي.
2. اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسية او التي ترغب في انشاء استثمارات مباشرة مثل: حجم الشركة، انواع الخدمات او المنتجات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي، واهداف وسياسات الشركة ... الخ.
3. درجة المنافسة في السوق وخصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه الاستثمار الاجنبي المباشر نشاطه.

ويمكن توضيح اشكال الاستثمار الاجنبي على النحو الاتي:
أ. من ناحية الملكية:

(1) الاستثمارات الاجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي: وهي أكثر انواع الاستثمارات تفضيلاً بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية، حيث تكون في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، تصب في النشاط الانتاجي او الخدمي في البلدان المضيفة، على الرغم من ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمارات يعتبر غير مفضل لدى أكثر الدول النامية خوفاً من التبعية الاقتصادية والتدخل والتأثير في القرارات الداخلية للدول المضيفة (v).
(2) الاستثمارات الاجنبية المباشرة المشتركة: يعد هذا النوع من الاستثمار المباشر بأنه أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة- المستثمر الأجنبي ورأس المال المحلي (vi).

ولكي تتمكن الدول النامية من تحقيق قدر من التوازن بين الاستثمارات الاجنبية، وما يصاحبها من خبرات، وبين المحافظة على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها القومي، وضعت بعض الدول في نص قوانينها الداخلية، ضرورة اشراك القطاع العام والخاص مع رأس المال الأجنبي في المشروع الأجنبي (vii).
ب. من ناحية الغرض او الهدف:

(1) الاستثمار الباحث عن الاسواق: ظهر هذا الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي في الدول النامية مع تطبيقها لسياسة احلال الواردات، وما تبعه من فرض الحماية الجمركية ووضع القيود امام الواردات، لذلك لجأت اغلب الشركات الاجنبية لهذا النوع من الاستثمار كبديل للصادرات ولتفادي هذه القيود، وقد يكون هذا الاستثمار بديلاً أكثر جدوى من التصدير لدول ترتفع تكاليف النقل اليها (viii).

(2) الاستثمار الباحث عن الكفاءة وجودة الاداء: يهدف المستثمر الاجنبي الى زيادة الربحية من خلال الاستفادة من توافر اليد العاملة الماهرة والمنخفضة الاجر في الدول المضيفة، حيث يتم ذلك عن طريق تمويل الشركة الام لجزء من خطوطها الانتاجية كثيفة العمل الى هذه الدول لتصنيع بعض اجزاء المنتج في الخارج بسبب ارتفاع الاجور في الدولة الام، او من خلال عمليات التجميع لمنتج معين لتصبح منتجات نهائية (ix).

(3) الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومشروعات تجميعية: قد يتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر صورة التعاقد بين الشركة الاجنبية الام والشركة المحلية بالدول المضيفة عن طريق منح تراخيص الانتاج والسماح لها باستخدام العلامة التجارية الخاصة بالشركة الام، بحيث يدعم القدرة التسويقية والتنافسية للشركة المحلية وامكانية نفاذ منتجاتها للأسواق الخارجية من خلال تمتعها بميزة العلامة التجارية (x).
وفي اغلب الاحيان يرتبط دور المستثمر الاجنبي في مثل هذا النوع من الاستثمارات بتقديم الخبرة او المشورة الفنية الخاصة بالمشروع من تصميم وصيانة وخزن وتسويق.

ثالثاً: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم هذه الآثار الى قسمين آثار ايجابية و آثار سلبية

1. الآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر:

أ. زيادة معدل التكوين الرأسمالي: تعاني الدول النامية من نقص في رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي مما يخفض من حجم الادخار المحلي، فتلجأ لتعويض النقص في الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تأتي اغلبها من جانب الشركات الاجنبية التي تستثمر اموالها في القطاعات الاقتصادية المتطورة التي يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها (xi).



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

ومن هنا يعد الاستثمار الاجنبي المباشر قد اضاف الى التكوين الرأسمالي بحيث يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قلة الادخار، ويؤدي الى زيادة موارد الدول النامية من النقد الاجنبي، وكذلك زيادة الدخل القومي والذي يمكن ان يدخر جزء منه ليتحول بعد ذلك الى استثمارات محلية ترفع معدل التكوين الرأسمالي. ب. الاستثمار الاجنبي والعمالة: من الاهداف الاساسية التي تتبناها الدول النامية في خططها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية، هو زيادة العمالة والحد من مشكلة البطالة، اذ تعاني الدول النامية من كافة اشكال البطالة سواء كانت بطالة هيكلية او احتكاكية او مقتنعة، فيؤدي تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى خلق فرص استثمارية حقيقية، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، من خلال توظيف الطاقات البشرية، فضلاً عن ذلك ممارستها لنشاط تدريب العاملين، ونقل المهارات التنظيمية من الدول المتقدمة الى النامية مما يؤدي الى زيادة رأس المال البشري، ورفع كفاءته في الدول النامية المضيفة، وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في هذه الدول (xii).

ج. توفير سلع للمستهلك بأسعار مناسبة وبنوعية جيدة. وإمكانية توفير إيرادات إضافية للدولة عن طريق فرض ضرائب على هذه الشركات.

2. الآثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشرة:

أ. الآثار على ميزان المدفوعات: على الرغم من الآثار الايجابية الاولية التي تحدثها الاستثمارات الاجنبية في موازين المدفوعات، سرعان ما تنقلب بعد وقت قصير الى اثار سلبية، حيث نجد ان عمل الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي الى زيادة واردات الدولة المضيفة للسلع الوسيطة والخدمات، وان تلك الشركات ستبدأ بتحويل ارباحها الى الخارج، وكذلك تحويل جزء من رواتب العاملين الاجانب في هذه المشاريع للخارج، مما ينعكس سلباً في تدني مستويات الاحتياطيات الاجنبية في ميزان مدفوعات الدول المضيفة (xiii).

ب. الآثار على التجارة الخارجية: قد يكون الاستثمار الاجنبي المباشر بديلاً للتجارة الخارجية، فإذا اسهمت الاستثمارات الاجنبية في تقديم موارد جديدة تمكن من انتاج سلع بكلفة اقل من المستورد في الدول المضيفة، فهذا يعني بأن الاستثمار الاجنبي بديلاً للتجارة الخارجية، وايضاً في حالة وجود عقبات وموانع تحول دون زيادة التجارة الخارجية مثل تكلفة النقل والتسويق وصعوبة التطورات التكنولوجية والادارية.

ج. الآثار على معدلات التضخم: تتسم البلدان النامية بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، وضعف مرونة الانتاج بسبب ضعف الجهاز الانتاجي بحيث لا يستجيب لزيادة الطلب (في الاجل القصير)، مما يؤدي الى زيادة الطلب على المعروض، وهذا يؤدي الى حدوث اختناقات وارتفاع بالاسعار، وحيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر يترتب عليه استقدام تمويل خارجي (قروض) يولد عند تسديد اعباء هذه القروض ضغوط تضخمية على الاسعار في الداخل وهذا ما يجعل تدفق الاستثمارات الاجنبية على البلدان النامية قد تسبب في احيان كثيرة بضغط تضخمية (xiv).

رابعاً: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على اوضاع مختلفة يمكن ان يطلق عليها محددات حيث تصنف هذه المحددات الى محددات سياسية واقتصادية وقانونية وتشريعية وبيئات ادارية (xv).

1. المحددات السياسية: يعد النظام السياسي في البلد أحد عوامل البيئة السياسية، حيث ان الاستقرار السياسي في اي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الاجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع او رفضه، ليس على اساس حجم السوق او العائدات وحسب، وانما على اساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.

2. المحددات الاقتصادية: من العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وامكانية تصنيعها، حيث ان تدفق رأس المال الاجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، الا ان توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، اذ لابد ان يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل نمو دخل الفرد في الناتج القومي الاجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق، بالإضافة الى توافر البنى الهيكلية للاقتصاد مثل: الطرق، الخدمات، الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

فج العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

3. المحددات القانونية: ان الاستثمارات الاجنبية تعتمد بصورة رئيسية على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافر واعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادرة بالإضافة الى حق المستثمر في تحويل ارباحه لأي دولة بأي وقت شاء، حيث تتنافس دول العالم على اصدار قوانين وتشريعات للاستثمار الاجنبي تفوق الحوافز والضمانات في الدول الاخرى، بشرط ان لا تؤدي هذه الحوافر الى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها^(xvi).
4. المحددات الادارية: يعد النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة ادارية تجذب الاستثمار، واهم مظاهر البيئة الادارية توفر اجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء واقامة مشروع الاستثمار، وايضاً القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والاداري في الاجهزة الحكومية^(xvii).

خامساً: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، اذ يعزز كل منهما الاخر، فالزيادة في معدل النمو الاقتصادي هي بدلالة الزيادة في الدخل القومي، وتلك الزيادة هي دالة للتغيير في راس المال، ودالة التغيير في العمالة والإنتاجية، ومن ثم تنعكس على زيادة الصادرات، وكل ذلك يمكن ان يسهم به الاستثمار الاجنبي المباشر، ويساعد في الإسراع بعملية النمو للبلد في حال احسن التعامل معه ووفر الإمكانيات اللازمة لتسهيل الإجراءات التي من شأنها ان تقلل من العوائق التي تواجه عملية استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في البلدان النامية^(xviii).

وقد اختلف الاقتصاديون في تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يرى البعض ان النمو الاقتصادي يؤدي الى تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر، وان ارتفاع معدل النمو يساعد على تدفق المزيد منه الى الدولة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة متغير خارجي، وهناك وجهة نظر اخرى ترى ان معدل النمو الاقتصادي متغير داخلي، حيث ان تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع^(xix).

المحور الثاني / واقع واهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003

تتمتع فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف اعبائها ومساهمته في تنشيط الادخار، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابية اضافية لحجم المواد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فانه يتضمن امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ويترتب عليه تفعيل موارد عاطلة، لما لديه من امكانيات في نقل التكنولوجيا ورأس المال والمهارات التنظيمية والتسويقية، بالإضافة الى توسيع التجارة الخارجية وتوفير الوظائف وتسريع التنمية الاقتصادية والاندماج في الاسواق العالمية^(xx).

وإذا نظرنا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في نمو اقتصاديات الدول وتحديدًا في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول، كما هو الحال بالنسبة للعراق فالاستثمار الاجنبي يعد احد دعائم النمو الاقتصادي، اذ يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية كما انه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل اختلالاته الهيكلية، حيث كلما زاد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة^(xxi).

وبعد عام 2003 أصبح الاحتلال يمثل شخصية المستثمر خصوصاً بعد اصدار الحاكم المدني لسطة الانتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون رقم (39) لسنة 2004 الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مستباحاً للمستثمرين الاجانب بما يحقق مصالحهم دون ان يضع ضوابط تعد بالنفع للبلد^(xxii).

وفي عام 2006 صدر قانون الاستثمار العراقي رقم (13) والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وابداد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، ودعم عملية تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع، ولكن لازال الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وهذا نتيجة لأسباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الامني والسياسي، والفساد الاداري والمالي، وعدم صلاحية البنى التحتية حيث ان التحديات الامنية تقف عقبة امام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق^(xxiii).



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

جدول (1)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للعراق للفترة (2004-2014)

السنة	تدفقات FDI الى العراق (مليون دولار)
2004	90
2005	515,3
2006	383,0
2007	971,8
2008	1855,7
2009	1598,3
2010	1396,2
2011	1882,3
2012	3400,4
2013	5131,2
2014	4781,8

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للأعوام 2004 - 2014 .

ويتضح من الجدول (1) ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لعام 2004 اخذت بالظهور بمقدار (90) مليون دولار وذلك بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الامنية، لتبلغ بعد ذلك الى حوالي (515,3) مليون دولار في عام 2005، اما في عام 2006 فقد انخفض الاستثمار الى نحو (383,0) مليون دولار ويعود السبب ايضاً لتدهور الأوضاع الامنية في البلاد، وأيضا الفساد الإداري والمالي المستشري الذي يمارسه أصحاب القرار من خلال ممارسة الضغوط على الشركات الأجنبية، وبعد ذلك ارتفع في عام 2007 ليصل الى نحو (971,8) مليون دولار، واستمر تدفق الاستثمارات الى العراق بالتزايد حيث وصل حجم الاستثمار الاجنبي في عام 2011 الى نحو (1882,3) مليون دولار، في حين وصل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اقصى معدلاته في عام 2013 حيث بلغ نحو (5131,2) مليون دولار، ويرجع سبب هذه الزيادة في تدفقات الاستثمارات الى الاستقرار الامني النسبي في تلك الفترة، ليعود وينخفض بهد ذلك عام 2014 الى نحو (4781,8) مليون دولار وذلك بسبب التدهور الامني الذي حصل في النصف الثاني من السنة، ومن الممكن ان نسلط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي من خلال النقاط الآتية :

1. المساهمة في تخفيض حدة مشكلة البطالة

يعاني العراق من مشكلة البطالة شأنه شأن معظم الدول النامية، حيث تعزى مشكلة البطالة في العراق الى غياب المؤسسات والشركات الاستثمارية التي باستطاعتها استيعاب الاعداد الكبيرة الداخلة الى سوق العمل، وايضاً تلك التي تم التخلي عنها من خلال اعتماده هيكله الاقتصادي بتحويله من سيطرة القطاع العام وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي .



العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

جدول (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في العراق للفترة (2003-2014)

السنوات	تدفقات FDI الى العراق/مليون دولار	معدل البطالة %
2003	-	28,1
2004	90	26,8
2005	515,3	17,9
2006	383,0	17,5
2007	971,8	11,8
2008	1855,7	15,3
2009	1598,3	15,5
2010	1396,2	11,1
2011	1882,3	11
2012	3400,4	11,1
2013	5131,2	12
2014	4781,8	18,1

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، دائرة الاحصاء، للأعوام (2000-2014).

- بيانات البنك المركزي العراقي للأعوام (2004-2014).

وبالنظر الى الجدول (2) الذي يبين مؤشر نسب البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق للسنوات (2003-2014) نجد ان نسبة البطالة في عام 2005 قد انخفضت عن سابقتها لتصل الى (17,9) بسبب زيادة التدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر الى (515,3) مليون دولار، وهذا يعني ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي قد عملت على زيادة المشاريع الإنتاجية التي تطلبت قوى عاملة إضافية، واستمرت نسبة البطالة بالانخفاض لتصل الى (11,1) عام 2012 مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي لنفس العام، اما في الأعوام 2013-2014 فقد بدأت نسبة البطالة بالارتفاع التدريجي بسبب الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق مما ترتب عليه دخول المجاميع المسلحة (داعش) والتي نتج عنها عمليات تهجير ونزوح كبيرة لعدد من المحافظات، وهذا ما اثر على انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي للعراق وارتفاع طفيف في نسبة البطالة.

2. تنويع القاعدة الاقتصادية

على الرغم من وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق للفترة من 2003-2014، لكنها كانت قليلة جداً مقارنة بالدول العربية، لما يمتلكه العراق من ثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة تساعد في خلق قاعدة إنتاجية وتسهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط، حيث ان التجربة كشفت عن قلة الاستثمارات المنفذة، ورسخت حالة الاعتماد على النفط كمصدر للدخل القومي^(xxiv). ومن المعروف ان الإيراد النفطي هو مورد ناضب وكثير التعرض الى انخفاضات حادة في الاسعار، وهذا حتماً سوف يؤثر بشكل مباشر على الموارد المالية، ومن ثم يؤثر على النشاط الاقتصادي، وعند ملاحظة الجدول (3) والذي يبين نسبة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، نجد ان الاستحواذ الأكبر من المساهمة للقطاع النفطي، إذ بلغت نسبة (74%) عام 2014 من الإجمالي، في حين لم تستحوذ باقي القطاعات سوى على (26%) من الإجمالي لنفس العام.



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

جدول (3)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2003- 2014

السنة	نسبة القطاع النفطي الى الإجمالي	نسبة القطاعات الاقتصادية غير النفطية الى الإجمالي
2003	%51,29	-
2004	%47,45	-
2005	%42,14	%57,86
2006	%40,36	%59,64
2007	%42,78	%57,22
2008	%44,88	%55,12
2009	%43	%57
2010	%41,74	%58,26
2011	%42,57	%57,43
2012	%43,57	%56,43
2013	%41,81	%58,19
2014	%74	%26

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، دائرة الإحصاء، للفترة (2014-2003)

أولاً: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

تقسم المعوقات للاستثمار الاجنبي المباشر الى ثلاثة اقسام (الاقتصادية، السياسية، التشريعية).
1. **المعوقات الاقتصادية:** من الواضح ان الدول التي تتسم وتحقق استقراراً في مؤشرات الاقتصاد الكلي فذلك يحفز مناخها الاستثماري على جذب وقدم الاستثمارات، على العكس من الدول التي تتسم بحالة عدم الاستقرار كالعجز المالي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسعر الصرف غير المستقر وضعف مؤشرات النظام المالي والمصرفي، وعليه ومن خلال هذه المؤشرات يمكن ان نتعرف على بيئة العراق الاستثمارية هل هي جاذبة ام طاردة للاستثمار، والجدول (4) يوضح لنا اهم تلك المؤشرات بالاقتصاد العراقي، حيث نلاحظ ان معدلات التضخم بدأت بالانخفاض بعد عام 2006 وذلك للتحسن الذي طرأ على البيئة العراقية، وكذلك الانخفاض الواضح في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وهذا يعني ان قيمة الايدي العاملة أصبحت اعلى في نسبة الأجر وبالمقابل فان المستثمر الاجنبي ربما لا يجد هناك جدوى اقتصادية من زيادة استثماراته في العراق نتيجة لارتفاع تكلفة العمل، كما نلاحظ ان الدين الخارجي قد بلغ مستويات متذبذبة مما يعني ان هناك مخاوف ربما يشعر بها المستثمر الاجنبي إزاء الأموال التي يمكن ان يحصل عليها من الاستثمار في العراق، الى جانب التدهور في الوضع الأمني الذي اثر بشكل واضح ونعكس سلبي على كافة متغيرات الاقتصاد وبضمنها الاستثمار الاجنبي بشكل عام والاجنبي المباشر بشكل خاص.



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

جدول (4) مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من (2005-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشرات الاقتصادية
35,9	34,8	35	33,3	32,7	32,1	31,9	29,7	28,8	28	عدد السكان (مليون)
2,2	9,1	6,1	6,5	2,5	2,8-	2,7	30,8	53,2	36,9	معدل التضخم %
1166	1166	1166	1170	1170	1170	1193	1255	1467	1469	سعر الصرف
221,5	233,3	212,5	180,6	135,5	85,5	87	57	45	31,3	النتائج المحلي الاجمالي (مليار دولار)
86,0	94,8	96,2	82,4	53,4	40,6	63,6	38,7	30,2	24	الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)
87,7	84,5	77,2	57,6	54,8	54,4	48,7	29,4	23,2	25	الواردات من السلع والخدمات (مليار دولار)
57,3	58,7	57,7	61,3	88,6	89,9	95,5	99,5	95,9	110	الدين الخارجي (مليار دولار)
84,9	80,1	70,0	60,1	50,6	44,3	50,2	31,5	20	12	الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)
21,278	34,536	25,100	15,186	13,248	8,204	12,530	0	0	0	عجز الموازنة (مليار)

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير للسنوات (2005-2014).
- البنك المركزي، مديرية الاحصاء والابحاث تقارير البنك للسنوات (2005-2014).
- وزارة التخطيط والتعاون الامنائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (2005-2014).
- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، التقرير السنوي، للسنوات (2005-2014)

كما ان الفساد الاداري وانعدام الشفافية، يضعف من قدرات الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فالفساد الاداري يضر بالنمو الاقتصادي ويثني عن الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص ويقلل حوافز الاستثمار ولاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر، اما فيما يتعلق بالشفافية، فالمستثمر المحلي والاجنبي قد يضطر الى دفع الرشوة والعمولات غير القانونية لبعض الموظفين لتسهيل بعض الاجراءات العانقة، وهذه الظاهرة اصبحت واقع حال في اجهزة الدولة العراقية (xxv).

2. المعوقات السياسية: ان المناخ السياسي للبلد له اهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، ويشمل المناخ السياسي في مدى تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم، وبصورة عامة يمكن تحديد اهم المعوقات الموجودة في العراق بالآتي:

أ. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني: يعد فقدان الامن من العوامل الطارئة بشدة للاستثمارات الاجنبية، حيث ان رأس المال يبحث او يتجه نحو المناطق الأكثر اماناً وهناك علاقة طردية بين الامن والاستثمار الاجنبي، فبدون الامن لا يسود استقرار سياسي، ولا استقرار اقتصادي، وبالنتيجة هروب رأس المال الى حيث الامن والاستقرار، وقد عانى العراق من فقدان الاستقرار الامني للفترة التي تلت الاحتلال الامريكي، والذي ادى الى خسارة العراق الكثير من الاستثمارات الاجنبية (xxvi).

ب. افتقار العراق للمؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق: ان وجود مؤسسات فاعلة وداعمة من الممكن ان تكون عامل مساعد في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة وفلسفة النظام السياسي القائم، حيث تشكل المؤسسات عاملاً لجذب الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة، لذا فان افتقار العراق لهذه المؤسسات يتناقض مع امكانية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسية الى العراق (xxvii).



3. **المعوقات التشريعية:** اصدرت الحكومة العراقية العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وتشجيعه من خلال الاعفاءات الضريبية والرسوم، فقد اصدره قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، والذي يمثل خطوة مهمة في مجال جذب الاستثمار بما تضمنه من امتيازات واعفاءات، الا ان هذا القانون يشوبه بعض نقاط الضعف التي تشكل عائقاً امام الاستثمار الاجنبي، ومن بينها مسألة التحكيم وتوفير الضمانات ضد المصادرة والتأميم، وقد اعطى القضاء العراقي الحق في البت في احكام المصادرة والتأميم، ومع غياب التحكيم الدولي الذي يضعف قدرة الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات عن الاعلان والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة الى المستثمرين في الخارج، ولهذا فان الحوافز والتسهيلات المغرية لا يمكن لها ان تسهم في جذب الاستثمارات مالم يقترن ذلك بمسألة التحكيم الدولي التي يمكن لها ان توفر الضمان الكافي لشعور المستثمر بالثقة (xxviii).

ثانياً: عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

يتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر نحو البلدان التي تتمتع بمزايا تمكن المستثمر الاجنبي من زيارة ارباحه وتخفيض تكاليفه، ومن اهمها توفر الموارد الطبيعية وحجم السوق وتكاليف العمل المنخفضة بالإضافة الى الحوافز والضمانات التي تقدمها هذه البلدان، ولا شك ان العراق يتمتع بجملة من المزايا التي تجعله محط انظار المستثمرين ومن اهمها:

1. **الثروات الطبيعية:** حيث يتمتع العراق بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية، حيث يحتل المرتبة الحادي عشر في انتاج الغاز الطبيعي، فضلاً عن توفر المعادن مثل الكبريت والفوسفات ومواد البناء الاولية، وكذلك الاراضي الصالحة للزراعة والمراعي والتي تبلغ حوالي ثلث مساحة العراق الكلية والبالغة حوالي (435)* الف كم²، في حين يأتي النفط في مقدمة تلك الثروات والذي يشكل تقريباً (11%)* من اجمالي الاحتياطي العالمي، وهذه النسبة مرشحة للزيادة، حيث مثل الاحتياطي العراقي وحده اربعة اضعاف الاحتياطي النفطي الأمريكي، فضلاً عن ان الخام العراقي يعتبر ذو مواصفات فنية من افضل انواع النفط في العالم، وكذلك فان متوسط كلفة انتاجه تعتبر الادنى في العالم بعد السعودية، اذ تتراوح بين دولار الى دولارين، وتقدر الاوساط الامريكية الاحتياطات المحتملة الاخرى بحدود (214)* مليار برميل، واذا ما جرى اعتماد (75%)* من هذا الاحتياطي فان الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع الى (275)* مليار برميل، مما يجعله الدولة الاولى وبنسبة (21%)* من الاحتياطي العالمي.

2. **السكان والقوى العاملة:** يمتلك العراق ثروة هامة وكبيرة من القوى البشرية اذ يقدر عدد سكان العراق بـ (35,9) مليون نسمة عام 2014، حيث ان حجم السكان يمارس اثرين اساسيين على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، اذ ينصب الاثر الاول على جانب الطلب اذ يؤدي نمو السكان بمعدلات عالية الى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب، اما الاثر الثاني فينصب على انخفاض تكاليف الانتاج وذلك من خلال انخفاض الاجور الناتجة عن الزيادة في عرض العمل، ومن الجدير بالذكر ان معدل النمو السنوي للسكان في العراق يقدر بـ (2,99%) عام 2014، ويتميز المجتمع العراقي بأنه مجتمع فتي تشكل فئة الاعمار الصغيرة والشابة قاعدته العريضة، حيث يقدر نسبة السكان بعمر يقل عن (15) سنة بـ (44%) في حين تقدر نسبة السكان بين عمري (15- 64) سنة بـ (52%) وتشكل النسبة الباقية فئات الاعمار الكبيرة (xxix).

3. **السوق العراقية:** يعد حجم السوق المحلي ومعدل نموه احد اهم العناصر الاساسية في جذب الدول للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوطين الشركات الاجنبية، حيث ان الشركات المتعددة الجنسية تسعى دائماً للحصول على الاسواق، ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان فحسب وانما على القدرة الشرائية للمستهلكين، وعلى الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك تركيز الشركات الاجنبية على مدى امكانية هذه السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الاسواق الاقليمية، ويعد السوق العراقية من الاسواق الاستهلاكية الكبيرة، فهو يعتمد اصلاً على سد احتياجاته من المواد الخام ونصف مصنعة و سلع انتاجية واستهلاكية بشكل رئيس على الخارج، حيث تمتاز السوق العراقية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.



المحور الثالث / العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي

أولاً: مؤشر سعر صرف العملة

تعد سياسة سعر الصرف مؤشراً هاماً للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف في دولة ما الى اظهار انخفاض في تكاليف الانتاج وهذا بدوره يحفز الاستثمار في هذه الدولة، من جهة اخرى وحسب الدراسات التطبيقية ان الشركات الاجنبية تتعامل بردود افعال عكسية تجاه ارتفاع التقلب في اسعار الصرف، إذ يؤدي ذلك الى عدم استقرار حصيلة ارباح المشروعات الاجنبية عند تحويلها للخارج، وعليه من المفيد ان تراعي سياسة سعر الصرف هذه الجوانب لكي توفر عاملي الاستقرار والمرونة.

وهذه المؤشرات ليست ببعيدة عن العراق، فقد تعرض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار لكثير من الازمات والمشاكل ففي عام 2004 انخفض سعر الصرف الى (1453) دينار للدولار الواحد، وذلك بسبب السماح للعراق بتصدير نبطه الى الاسواق العالمية بعد تغيير النظام السياسي فيه، استمر انخفاض سعر الصرف للأعوام من 2007-2014، نتيجة تدخل البنك المركز العراقي بسعر الصرف وتوفير العملة الاجنبية (الدولار) بالمزاد العلني بالبنك، حيث استقر سعر الصرف على نحو (1166)، كما في الجدول (5).

ان السياسة النقدية اصبحت لديها القدرة للسيطرة على سعر الصرف بعد منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية، وفك ارتباطه من الحكومة بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004، وان سياسة استقلالية البنك المركزي ظهرت فاعليتها ونتائجها عبر ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار من خلال الاهداف التي نص عليها القانون، والتي تركز على: (xxx)

1. السعي لتحقيق استقرار الاسعار
2. الحفاظ على نظام مالي مستقر يستند الى آلية السوق
3. تعزيز النمو والرخاء في العراق

جدول (5)

تدفقات الاستثمار الاجنبي وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة 2003-2014

السنة	سعر صرف الدينار (دولار)	تدفقات FDI الى العراق (مليون دولار)
2003	1936	-
2004	1453	90
2005	1469	515,3
2006	1467	383,0
2007	1255	971,8
2008	1193	1855,7
2009	1170	1598,3
2010	1170	1396,2
2011	1170	1882,3
2012	1166	3400,4
2013	1166	5131,2
2014	1166	4781,8

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، تقارير للسنوات من 2000-2014



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

ثانياً: مؤشر معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم السائد واتجاهاته من المؤشرات المهمة بالنسبة للمستثمر الاجنبي، لان للتضخم اثار مباشرة على سياسة التسعير وحجم الانتاج، ومن ثم على حركة رأس المال ونوعية الاستثمارات فيما اذا كانت طويلة او قصيرة الاجل، وعليه فان توافر الكفاءة في الادارة النقدية في البلد المضيف القادر على ضبط معدلات التضخم في حدود معقولة، وتحقيق الاستقرار السعري في السوق، يمثل احد العوامل الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

وقد شهد معدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003-2014 عدة تقلبات، ففي عام 2003 كان معدل التضخم عند مستوى (33,6%)، وذلك بسبب تدني مرونة القطاعات الاساسية (الصناعة، الزراعة) بالإضافة الى قطاعات النقل والمواصلات والطاقة، وعدم قدرتها للاستجابة الى ضغوط الطلب (xxxi)، اما في عام 2004 تراجع الرقم القياسي العام الى مستوى (27%)، والسبب يعود الى الانخفاض الحاصل في اسعار السلع الاستهلاكية، ان استمرار التضخم عام 2009 ابقى الاقتصاد العراقي في حالة عدم وضوح السياسات الاقتصادية واستمرار الاعتماد على الموارد النفطية في مرحلة التضخم الركودي والذي يعتبر من اخطر الظواهر الاقتصادية، ومن خلال متابعة بيانات الجدول (6) نلاحظ حدوث ارتفاع طفيف في مستوى التضخم عام 2010، وعام 2011 ليصل الى (6,5%)، والسبب يعود الى زيادة الانفاق الحكومي في تلك الفترة التي صاحبت ارتفاع في اسعار النفط، ليعود وينخفض بعد ذلك في عام 2014 ليسجل (2,2%) بسبب عدم اقرار الموازنة العامة للدولة واختصار الاتفاق على التسليح لما تعرض له العراق خلال النصف الثاني من العام 2014 من هجمات ارهابية لتنظيم داعش.

جدول (6)

معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 2003-2014

السنوات	معدل التضخم %	تدفقات FDI الى العراق (مليون دولار)
2003	33,6	-
2004	27,0	90
2005	36,9	515,3
2006	53,2	383,0
2007	30,8	971,8
2008	2,7	1855,7
2009	2,8-	1598,3
2010	2,5	1396,2
2011	6,5	1882,3
2012	6,1	3400,4
2013	9,1	5131,2
2014	2,2	4781,8

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الاماني العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سنوية للفترة 2003-2014 .

ثالثاً: نمو متوسط دخل الفرد

يلاحظ من الجدول (7) ان هنالك علاقة طردية بين نمو متوسط دخل الفرد وتدفقات الاستثمار الاجنبي، اذ ارتفعت نسبة النمو عام 2007 لتصل الى (32,7) في الوقت الذي بلغت فيه التدفقات الاستثمارية (971,8) للعام نفسه، ثم ارتفعت النسبة عام 2008 لتصل (53,5) مع زيادة التدفقات الاستثمارية الى (1855,7) في نفس العام، اما في الأعوام 2009 نزولاً فقد انخفضت نسبة نمو متوسط دخل الفرد ليصاحبها انخفاض ملموس في التدفقات الاستثمارية.



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

جدول (7)

نمو متوسط دخل الفرد وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (2003-2014)

السنوات	نمو متوسط دخل الفرد %	تدفقات FDI الى العراق (مليون دولار)
2003	27,2-	-
2004	135,8	90
2005	34,6	515,3
2006	26,3	383,0
2007	32,7	971,8
2008	53,5	1855,7
2009	21,2-	1598,3
2010	18,5	1396,2
2011	28,3	1882,3
2012	15,1	3400,4
2013	3,5	5131,2
2014	14,5	4781,8

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، مديرية الحسابات القومية، مجموعة تقارير سنوية للفترة (2003-2014)

رابعاً: تكوين رأس المال الثابت

تعد تقديرات تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات الاحصائية الضرورية والمهمة في الاقتصاد الوطني، لكونها تقدم عرضاً تاريخياً للخطة الاستثمارية للبلد وتبين مدى صلاحية وصواب ودقة مسار الخطة الاقتصادية نحو الهدف المرسوم لها، وان توفر مثل هذه الاحصاءات تعد ضرورية لوضع خطة اقتصادية متكاملة وموضوعية لكونها تعكس حجم وتركيب الطاقات الانتاجية.

ومن الجدول (8) نلاحظ ان هنالك علاقة بين تكوينات رأس المال الثابت وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق حيث ارتفعت هذه التكوينات بعد عام 2004 لتصل الى (5888,7) عام 2005 ليصاحبها زيادة في تدفقات الاستثمار الى (515,3) لنفس العام، غير ان هذه العلاقة رغم ثباتها للاعوام 2012-2013، الا ان العام 2014 قد صاحبه انخفاض في تكوينات رأس المال بسبب انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي في هذا العام، وذلك لاسباب تتعلق بتردي الوضع الأمني ومغادرة اغلب الشركات الاستثمارية العراق بعد النزاعات المسلحة مع تنظيمات داعش الإرهابية.

جدول (8)

تكوينات رأس المال الثابت وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2000-2014)/مليون دولار

السنوات	تدفقات FDI الى العراق (مليون دولار)	تكوين رأس المال الثابت
2003	-	1844,1
2004	90	2216,0
2005	515,3	5888,7
2006	383,0	13715,1
2007	971,8	13715,1
2008	1855,7	4742,0
2009	1598,3	8503,1
2010	1396,2	9863,4
2011	1882,3	10237,3
2012	3400,4	13550,1
2013	5131,2	22335,3
2014	4781,8	20156,0

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سنوية للمدة (2000-2014).



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

خامساً: الناتج المحلي الاجمالي

يتبين من الجدول (9) ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة خلال الفترة 2003-2014 بصاحبها أيضا زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، وعلى الرغم من ان هذه الزيادة في الناتج المحلي ربما تعزى بنسبة قليلة الى الزيادة الحاصلة في التدفقات الاستثمارية الاجنبية ، لكن واقع الحال يشير الى ان النسبة الكبيرة في الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي سببها اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تمول نسبة كبيرة من حجم الموازنة .

جدول (9)

الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2003-2014)

السنوات	تدفقات FDI الى العراق (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2003	-	11,430
2004	90	25,755
2005	515,3	31,316
2006	383,0	45,080
2007	971,8	56,989
2008	1855,7	66,530
2009	1598,3	65,192
2010	1396,2	72,150
2011	1882,3	54,402
2012	3400,4	60,206
2013	5131,2	62,740
2014	4781,8	62,380

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، مديرية الحسابات القومية، تقارير سنوية للمدة (2003-2014)

مما سبق تبين من خلال مضمون البحث ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 كانت ضعيفة وذلك لان معدلات النمو الاقتصادي في العراق دون المستوى ولم يبرز لها أي دور إيجابي في القطاعات الاقتصادية وهذه النتيجة تتضمن اجابة للتساؤل الذي انطلقت منه فرضية البحث.



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

الاستنتاجات:

1. يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد انواع التدفقات المالية، حيث يتضمن انتقال رؤوس الاموال والآلات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والمعرفة والمهارات، من دولة الى دول اخرى، فضلا عن تعدد الصور والاشكال التي يتخذها الاستثمار الاجنبي المباشر.
2. من حيث المبدأ ان هناك أثر واضح للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة لما يساهم الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية.
3. ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 تزايدت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانفتاح العراق على العالم الخارجي، واصدار قانون الاستثمار لسنة 2006، الا ان هذه التدفقات ما زالت متواضعة وضعيفة وغالبيتها في القطاع النفطي.
4. بالرغم من صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تسمح وتشجع الاستثمار الاجنبي المباشر، الا ان البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة عن توفير المناخ الاستثماري بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني وحالة الفساد الاداري والمالي، بالإضافة الى ضعف القطاع المصرفي في العراق.

التوصيات:

1. يجب على صانع القرار افساح المجال للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تفعيل قانون الاستثمار والعمل بمبدأ الشفافية والقضاء على الروتين ومحاربة الفساد الاداري والمالي.
2. العمل على تحقيق الاستقرار الامني ووقف النزاعات والصراعات السياسية والمحاصصة الحزبية كون هذه الامور من العوامل المحددة لمناخ الاستثمار بالإضافة الى ترشيد الاتفاقيات الحكومية غير الضرورية وتوجيهه نحو انشاء البنى التحتية.
3. العمل على انشاء قطاع مصرفي متطور يواكب التطور في العالم الخارجي كي يشعر المستثمر الاجنبي ما يؤمن على امواله وارباحه، والمحافظة على مكافحة التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية.
4. اقامة وانشاء مناطق حرة في العراق لدورها في التأثير على قرار الاستثمار الاجنبي، والترويج للقطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة عن طريق الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية.



الهوامش

- (i) حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، التعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5.
- (ii) ايهاب ابراهيم محمد، انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على نفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر دراسة قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول، يناير 2011، ص 178.
- (iii) بهية غانم غريدي، احمد غريدي، واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي مع تطبيق على دولة الصين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، اكتوبر 2014، ص 198.
- (iv) اثير عبد الله عليوي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية (2000 – 2014)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2015.
- (v) عبد المطلب عبد المجيد، دراسات اقتصادية مقارنة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص 55.
- (vi) محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص 43.
- (vii) عبد السلام ابو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003، ص 12.
- (viii) ناصر جلال حسين، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، المؤتمر السنوي الثاني عشر، ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، 1 – 2 ديسمبر 2007، جامعة عين شمس، ص 5 – 7.
- (ix) Karita wadhwa, sudhakara rreddys, Foreign direct investment in to developing Asian countries: the role of market seeking, resource seeking and efficiency seeking factors, international journal of business and management vol. 6, No. 11 : November 2011 .
- (x) عيبر فرحان، الاداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الاجنبي المباشر، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر لكلية التجارة، جامعة عين شمس بعنوان "ادارة ازمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، القاهرة، ديسمبر 2007، ص 192 – 193.
- (xi) كريم النوري، دور الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية، قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنغون، بلغاريا، 2006، ص 1.
- (xii) موسى سعيد مطر، وآخرون، التمويل الدولي، ط1، عمان، دار صفاء، 2008، ص 179.
- (xiii) نزيه محمد عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 23.
- (xiv) نزيه محمد عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 115.
- (xv) حاتم عبد الجليل القرشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 3.
- (xvi) حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- (xvii) حاتم عبد الجليل القرشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- (xviii) روبيرتو زاغا، اعادة النظر في النمو، مجلة التنمية والتمويل، المجلد 43، العدد (1)، صندوق النقد الدولي، مارس 2006، ص 7.
- (xix) Jovanovic , B. (2000), " Growth Theories " Working Papers , No. 7468, NBER Working Paper series, NBER, January, P. P. 2 – 6 .



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 "الواقع والطموح"

- (xx) كامل العضاض، ملاحظات حول مقال (اين العراق من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر)، الصباح الاقتصادي، 2007 .
- (xxi) ستار جبار عمران، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للمدة من 2003 – 2010، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 95، 2013 .
- (xxii) محمد ابو بكر، مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، مقال في جريدة الاتحاد، العدد 35، 2009 .
- (xxiii) علي كريم، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 12، 2012 .
- (xxiv) محمد عبد الكريم العقيدى، افاق الاستثمار الاجنبي في العراق، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة المثنى، 2013، ص 9 .
- (xxv) مركز المشروعات الدولية، الاستثمار في العراق واعطاء الدفعة الاولى، <http://www.vipe.org> .
- (xxvi) قيس جواد العزاوي، الضمانات السياسية والامنية والاقتصادية للاستثمار عربياً ودولياً، المؤتمر الدولي التاسع الذي نظمه مركز الدراسات العربي الاوربي، بيروت، 2001 .
- (xxvii) حيدر عليوي شامي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، العدد (33)، جامعة ميسان، 2015 .
- (*) للمزيد من المعلومات انظر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية ، المجموعة الإحصائية للسنوات 2007-2014 .
- (xxviii) نبيل جعفر عبد الرضا، معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق، الحوار المتمدن، 2011، مقال متاح على الانترنت: <http://www.ahewar.org> .
- (xxix) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد، 2014 .
- (xxx) عبد الحسين الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف، 2015، ص 159 .
- (xxxi) ابراهيم موسى الورد، التضخم الاقتصادي بالعراق اسباباً واثاراً ومعالجته، 2006، ص 10 .

المصادر

الكتب والمجلات والرسائل

- 1 . ابراهيم موسى الورد، التضخم الاقتصادي بالعراق اسباباً واثاراً ومعالجته، 2006 .
- 2 . اثير عبد الله عليوي، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق (2000-2010)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس ، 2012 .
- 3 . إيهاب إبراهيم محمد، انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر دراسة مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 2011 .
- 4 . بهية غانم غريدي، وآخرون، واقع وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على النمو الاقتصادي مع تطبيق على دولة الصين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 2014 .
- 5 . حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 .
- 6 . حيدر عليوي شامي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، 2015 .
- 7 . روبيرتو زاغا، إعادة النظر في النمو، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2006 .
- 8 . ستار جبار عمران، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للمدة 2003-2010، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013 .
- 9 . عبد السلام أبو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 .
- 10 . عبد الحسين الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف، 2015 .
- 11 . عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006 .



العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

في العراق بعد 2003 " [الواقع والطموح]

- 12 . عزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، 2011.
- 13 . علي كريم، وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2012.
- 14 . كامل العضاض، ملاحظات حول مقال (ابن العراق من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، الصباح الاقتصادي، 2007.
- 15 . كريم نوري، دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية، قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنغون، بلغاريا، 2006.
- 16 . محمد أبو بكر، مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، 2009.
- 17 . محمد عبد العزيز عبد الله، تنمية اقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، 2010.
- 18 . محمد عبد الكريم العقيد، افاق الاستثمار الأجنبي في العراق، العراق، 2005.
- 19 . محمد مطر، إدارة الاستثمار، أطار نظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
- 20 . موسى سعيد مطر، وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، عمان، 2008.
- 21 . نزيه محمد عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

التقارير

- 1 . جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، نشرة الهيئة الاستراتيجية لاعادة الاعمار، العراق ، 2004.
- 2 . جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الحسابات القومية، خطة التنمية القومية للسنوات 2000-2010.
- 3 . جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات 2003-2014.

المؤتمرات والندوات

- 1 . حاتم عبد الجليل القرشاي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.
- 2 . عيبر فرحات، الأداء الاقتصادي كمدد للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.
- 3 . قيس جواد العزاوي، الضمانات السياسية والأمنية والاقتصادية للاستثمار عربيا ودوليا، المؤتمر الدولي التاسع الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت، 2001.
- 4 . ناصر جلال حسين، علاقة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي والقدرة التنافسية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر جامعة عين شمس، 2007.

المواقع الالكترونية

- 1 . مركز المشروعات الدولية، الاستثمار في العراق واعطاء الدفعة الأولى، على الموقع الالكتروني <http://www.vipe.org>
- 2 . نبيل جعفر عبد الرضا، معوقات الاستثمار الأجنبي في العراق، الحوار المتمدن، 2011، مقال متاح على الموقع الالكتروني <http://www.ahewar.org>

المصادر الأجنبية

- 1 . Kavita wadhwa, sudhakara reddy s, "foreign direct investment into developing Asian dountries: the role of market seeking, resource seeking and efficiency seeking factors" , international journal of business and management vol, 6. No, 11:November 2011.
- 2 . Jovanovic, B.(2000), "Growth Theories" Working papers, No. 7468, NBER Working paper Series, NBER, January.



The relationship between foreign direct investment and economic growth in Iraq after 2003(reality and ambition)

Abstract

Foreign direct investment is considered one of important bases to blind economy for many. Countries as if the main stage for developing national economy ,so for this ,many of countries give great prominence to the role of drivel foreign investment due to its importance as one of economic growth pillars in the developing countries. They offer a support for modern technology, organizational and managerial skills.

Dneto the importance of direct foreign investment on the economic growth, today, we discover that Iraq in need to rebnlid the in frastructuve and renew what has been destroyed during was in many production and export institutions . as well as the internal and external challenges which Iraq faced like the huge financial wasting results from the corvnption of many Iraq officals and that led to prevent Iraq from allocating these funds in developing projects which contributing in raising the growth rate in the economic sectors and the political influences by neighboring countries and this often reflecting negatively on all local levels , as long as Iraq seeking to enconvaqe it's activities so direct foreign investment plays a gruel role to increase the economic growth rates . Iraq, nowadays real:zes that investment needs suitable environment to attract foreign investment through putting legal protection.

We have reached two important conclusions. The first is that foreign direct investment flows in Iraq after 2003 have increased due to the lifting of the economic sanctions imposed on Iraq, the openness of Iraq to the outside world and the issuance of the Investment Law for 2006, but these flows are still modest and weak and the majority of them In the oil sector, with regard to the second conclusion that security and political instability and cases of administrative and financial corruption were among the reasons that prevented the provision of an appropriate investment atmosphere capable of attracting foreign investment.

Key word: foreign direct investment, economic growth.